التعليم الفني بين الواقع والمأمول

إعداد / أ. محمد نصار
مدير متابعة التعليم الفنى بالقاهرة

أ/ سعيد فوده
مدير مدرسة النعام التجارية بنات عين شمس

التعليم الفني الصناعي يُعنى به تزويد الدارسين بمهارات حرفية، تقوم على الممارسة والتدريب العملي، اعتماداً على الجانب النظري المرتبط بتعلم هذه الحرف في مجالات: الميكانيكا، والكهرباء، والإلكترونيات، والحدادة، والبرادة والنجارة، وأعمال التشييد، كتشييد المنازل وتزيينها، وإنشاء الطرق وغيرها من التخصصات الأخرى. لذلك تكمن أهمية التعليم الفني في مصر في تزويد سوق العمل والمؤسسات الإنتاجية بالكوادر الفنية المتخصصة ، لذلك فهو يعتبر قاطرة مستقبل التنمية والرخاء في مصر

وبالنظر إلى واقع نظرة المجتمع إلي التعليم الفني سنجد أنه مازالت النظرة إليه دونية ، على الرغم من أهميته في تلبية متطلبات المجتمع المصري ، لذلك كان من الضروري توحيد الجهود لتغيير نظرة المجتمع إليه والمشاركة في تطويره ونشر ثقافة العمل اليدوي ومعالجة مشكلة البطالة ، وأهميته المستقبلية في تحقيق الرخاء الاقتصادى أسوة بالدول الصناعية التي تميزت في هذا النوع من التعليم مثل : ألمانيا والصين واليابان وأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة التي اهتمت وقدرت التعليم الفني الذي أصبح الآن في هذه البلدان أساس التنمية التكنولوجية والاقتصادية.

ويمكن أن يتحقق ذلك في مصر من خلال توجيه برامج توعية يتم بثها بواسطة الوسائل الإعلامية المختلفة(المسموعة ، والمقروءة ، والمرئية) وعقد اللقاءات الدورية مع العاملين وأولياء أمور الطلاب ، والتأكيد من خلالها على أهمية التعليم الفني واعتباره الأمل القائم لإحداث نقلة نوعية لتطوير المجتمع المصري .

وبمراجعة الجهود المبذولة لتطوير التعليم الفني ،بالإضافة إلى إعداد الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى، وإجراء البحوث والدراسات التي تناولت تطوير وتقييم

وتدريب معلمي التعليم الفني ، نجد أنها مجرد فعاليات لم تؤتي بثمارها المطلوب في تخريج العمالة الماهرة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل والدليل على ذلك كثرة المشاكل والصعوبات المتراكمة التي تواجه مدارس التعليم الفني وخريجيه، وعدم التمكن من إيجاد حلول أو آليات ناجعة للسيطرة عليها.

وهناك البعض يتهم خريجي مدارس التعليم الفنى ويصفهم بأنهم دون المستوى التحصيلي والعملي على الرغم من دراستهم لعدد كبير من المناهج الدراسية المتمثلة في مواد الثقافة العامة، والمناهج المهنية بالإضافة إلى التدريبات العملية، وعلى الرغم من ذلك توجد تقارير على سبيل المثال تشير إلى أن هناك أكثر من ٨٢% من خريجي مدارس التعليم الفني غير مؤهلين دراسيا و لا علميا ، ويرجع السبب وراء ذلك إلى وجود فئة من طلبة وخريجي التعليم الفني لا يبالون بهذا التعليم ،نظرا لاعتقادهم بأنهم التحقوا بالتعليم الفني وبتخصصاتهم المهنية وفقا لمجموع الدرجات دون اختياراتهم أو ميولهم.

لذلك كان هدفهم الرئيس من التحاقهم في هذه النوعية من التعليم هو الحصول فقط على شهادة الدبلوم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، والاستفادة من ذلك أيضاً في تخفيض عدد سنوات الالتحاق بالخدمة العسكرية ، والبعض الأخر من خريجي هذه النوعية من التعليم نظام العمال الذين التحقوا فيه بأقل مجموع في الشهادة الإعدادية يهدفون إلى تحسين أوضاعهم في العمل، وهناك بعض الخريجين المتفوقين من التعليم الفني الذين استكملوا دراساتهم الجامعية بكليات القمة مثل: الهندسة و الفنون التطبيقية وكلية التعليم الصناعي والتربية والمعاهد العليا للهندسة ،و كليات التجارة بعد حصولهم على درجات عالية تصل إلى ٩٠% أو أكثر ، حيث يعتبر ذلك من الجوانب الإيجابية التي تبين أهمية التعليم الفني في استكمال الدراسة للمراحل الجامعية شأنه شأن الشهادات المعادلة.

وأيضا من المشكلات التي تواجه التعليم الفني هي ضعف الإمكانيات، وزيادة الكثافة الطلابية العالية بالفصول إلى أكثر من ٥٠ طالب في الفصل الواحد في بعض المدارس بالمحافظات المختلفة ، بجانب العجز في مدرسي المواد الثقافية والفنية النظرية ، علاوة على سوء توزيعهم وفقا لمتطلبات كل منطقة تعليمية .

ومن خلال قيامنا بدراسة تتبعية لخريجي التعليم الفني بسوق العمل والبحث عن فني ماهر متخصص فى حرفة ما،نلاحظ أن معظم الخريجين لا يعملون في مجالات تخصصاتهم نظرا لعدم تمكنهم من تخصصاتهم وفقا لمتطلبات سوق العمل،وللتغلب على هذه المشكلة يجب إعادة النظر في برامج إعدادهم بحيث يكون إعدادا علميا وأدائيا مدروس، وقائم على التخصصات الحديثة والتدريبات العملية المتقدمة، على مدار سنوات دراسته في مدارس التعليم الفني ، وهذا يساعده في القيام بأداء عمله على النحو الأكمل لمواجهة سوق العمل ، و هذا ما نفتقده فى مجتمع الفنيين المهرة ،وهذا يتطلب كذلك إحداث نقلة نوعية في بنية التعليم الفني من حيث مدخلاته وعملياته ومخرجاته المأمولة. وفيما يختص بمعلمي التعليم الفني نجد أن هناك أكثر من ٢٢٦٥٠ مدرس غير مؤهل تربويا. وفيما يتعلق بحالة المباني التعليمية نلاحظ أنها تحتاج إلى صيانة و إصلاح شامل بشكل دورى بواسطة هيئة الأبنية التعليمية .

وهناك العديد من الحقائق الهامة التي أشارت إليها بعض الدراسات والأبحاث من خلال تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن التعليم الزراعي على سبيل المثال: بوجود عجز في إعداد مدرسي المواد الثقافية والفنية النظرية والمواد العلمية ، فضلا عن وجود عجز كبير بين الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين بالمدارس الفنية الزراعية بنسبة ٢٥٨ طبيبا بيطريا و ٣٢٠ مهندسا زراعيا، و كذلك تطبيق نظام تعدد الفترات الدراسية بهدف تقليل كثافة الفصول . فالتعليم الفني بنوعياته هو مستقبل النهوض بالدولة صناعيا وتجاريا وفندقيا وزراعيا ، ودعم سوق العمل بخريجيه وخلق

المنافسة الشريفة بين الخريجين في مشروعاتهم الصغيرة ، وتأدية أعمالهم في خدمة بيئتهم ومجتمعهم.

وبالرجوع إلى تجربة مشروع رأس المال الحالي بمدارس التعليم الفني فيجب العمل على تطوير إجراءاته من خلال الشراء المباشر وإعطاء مديري المدارس الفنية المزيد من الصلاحيات لتحسين جودة الأداء والإنتاج بهذه النوعية من المدارس.

وبخصوص تثقيف وتدريب العاملين بالإدارة المدرسية ، فقد تم عقد العديد من البرامج التدريبية حول الخطط مستدامة للتنمية المهنية لمديري المدارس وإعداد البحوث لمعالجة العديد من مشكلات العليم الفني.

حيث قامت مديرية التربية و التعليم بالقاهرة متمثلة في إدارة متابعة التعليم الفني بتطبيق هذه الأفكار، ووضع خطة محددة كان بدايتها في أواخر عام ٢٠١٤ تم وتنفيذها فعليا في الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠١٥، حيث تمت مشاركة أكثر من ٩٧ مدير مدرسة فنية لمدة أسبوعين كاملين، وكان البرنامج يشمل التثقيف المهني فى شئون العاملين وشئون الطلبة والمخازن ، وأعمال الكنترول ، والتنمية البشرية لمهارات التواصل و الاتصال ،ومهارات الإدارة المدرسية ،وتحقق ذلك بالتعاون مع إدارة التدريب بالمديرية تحت رعاية وكيل أول الوزارة مدير المديرية و مدير عام التعليم الفنى .

ومن خلال استطلاع للرأي للفئة المستهدفة للتدريب من السادة مديري المدارس تبين أنهم كانوا فى حاجة كبيرة وماسة لمثل هذه النوعية من البرامج واللقاءات . مما أعطى الأمل لنشر الثقافة التربوية والإدارية والتعليمية فى مدارسنا وهذه هي بداية مرحلة انتقالية جيدة.

كما يوجد تعاون مثمر بين جامعة عين شمس و مديرية التربية والتعليم بالقاهرة من خلال وحدة التدريب بالمديرية لعمل دورات تدريبية للسادة معلمي التعليم الصناعي

كبداية مبشرة لمدة شهرين كاملين، يتم من خلالها تدريس اللغة الانجليزية واستراتيجيات التعليم ، و الحاسب الآلى ، والصحة النفسية ، وسوف يتم تنفيذ ذلك أيضا لمرحلة التعليم التجاري والفندقي .وبناءً على ماسبق يمكن اقتراح العديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الفني بمصر على النحو التالي:

التوصيات المقترحة لتطوير التعليم الفني:

١- فصل التعليم العام عن التعليم الفني حيث أن التعليم العام يؤدي إلي التعليم الجامعي والفني يؤدى إلى سوق العمل .

٢ - توفير شركات متخصصة في مجال الأمن النظافة ، وأعمال الصيانة للمدارس ويمكن الاستعانة بالخريجين بعد تأهيلهم وتدريبهم على هذه الأعمال .

٣- عمل تدريب تحويلي لبعض التخصصات التي بها فائض للاستفادة منها في العملية التعليمية سواء في الناحية التعليمية أو الإدارية .

٤ - البدء فورا في إنشاء معهد لإعداد القادة لتوفير قيادات التعليم الفني اللازمة لإدارة العملية التعليمية .

٥ - إعادة النظر في أجهزة المتابعة المختلفة والكثيرة والنمطية ليكون جهاز واحد للمتابعة الميدانية لمراقبة تنفيذ الخطة الموضوعة والعمل على إزالة المعوقات .

٦ - تفعيل دور التوجيهات الفنية علي أن يقتصر دورها علي الناحية التعليمية فقط دون النواحي الإدارية الأخرى مع دقه الاختيار ومكافآت خاصة .

٧ - توفير الرعاية الصحية للطلاب داخل كل المدارس لتقوم بواجبها في الوقاية والعلاج وتقرير الحالة الصحية للطلاب من خلال وحده طبية صغيرة تقدم خدمات مناسبة وتمنح الأجازات المرضية للطلاب .

٨ - وضع ضوابط صارمة لحضور الطلاب وتخصيص جزء من الدرجات للحضور في جميع المراحل والشهادات لعامة .

٩ - مجانية التعليم حق للطلاب الملتزمين دراسيا وأخلاقيا وفي حاله رسوب الطالب أو فصله بسبب الغياب بدون عذر يتحمل الطالب رسوم إضافية مناسبة لمواصلة تعليمه .

١٠- وضع ضوابط صارمة للمتسربين من التعليم وملاحقتهم اجتماعيا وفي سوق العمل الخاص والحكومي للحد من الظاهرة وحظر العمل لمن لم يحصل علي الشهادة الإعدادية كحد ادني .

١١ - الاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة للمباني المدرسية وإتاحة الفرصة للمحافظات في تشغيل المدارس علي فتره أو فترتين حسب ظروف كل محافظة للحد من ظاهرة التكدس وكثافة الفصول .

١٢ - مراجعه شامله لجميع المناهج وإعداد مناهج عصرية تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات والقدرة علي الخلق والإبداع والبعد عن الحشو وتبسيط الكتاب المدرسي ومحاوله الاستفادة منه لأكثر من سنه دراسية توفيرا للنفقات ويمكن استخدام الوسائل الالكترونية تدريجيا بعد التدريب عليها .

١٣ - إعداد مركز تكنولوجي مزود بالأجهزة في كل إدارة تعليمية ومزود بكوادر علمية يقوم بعمل التدريبات اللازمة أثناء العام كما يقوم باختبارات الشهادات العامة من بداية الشهادة الإعدادية من خلال بنك الأسئلة توفيرا للنفقات الباهظة للكنترولات العامة .

١٤ - تحقيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال تقارير الأداء الشهرية المنضبطة سواء من الناحية الفنية أو الإدارية وربط ذلك بالحوافز دون محاباة لأحد.

١٥ -إعادة النظر في الإدارة المدرسية حيث تشمل مدير نائب للمدير وعدد من الوكلاء يتناسب مع عدد الفصول لتنظيم شئون التعليم شئون الطلبة والأنشطة شئون مالية وإدارية شئون المبني المدرسي شئون الامتحانات.

١٦ - إعادة النظر في الجمعية التعاونية (المقصف المدرسي) وطرحه في مزايدة علنية بشروط وضوابط واستخدام عوائده في الصرف علي العملية التعليمية ويمكن أيضا الاستفادة من أسوار المدارس لتوفير موارد للمدرسة .

١٧- إعادة النظر في تشكيل مجلس أمناء المدارس ودوره في متابعه تنفيذ الخطط وتذليل العقبات وخلق موارد للمدرسة والتأكيد علي المشاركة المجتمعية .

١٨- تفعيل القرارات الوزارية الخاصة بالعملية التعليمية .

١٩ - القضاء علي مراكز الدروس الخصوصية وإقامة مراكز تشرف عليها الوزارة لتوفير خدمات تعليمية بصورة تربوية وبأسعار مناسبة مع مدها بالإمكانيات البشرية اللازمة وتهيئة البيئة المناسبة للتعليم .

٢٠ - التوسع في مراكز التدريب المهني لاستيعاب الغير مؤهلين لاستكمال الفني تابعه للوزارات المختلفة (الصناعة / الإسكان / التنمية المحلية) .

٢١ - تعديل التشريعات الخاصة بالتعليم لتتواكب المتطلبات الحالية والمستقبلية.